Wa3i Youth Platform

أزمـــات وحـــلول
لتقلبات العُملة في اليمن

التقريـــر الاقتصـــادي

أهم نتائج التقرير

- الوديعة السعودية (مُسكن ألم) إذ لم تتبعه هذه المعالجات.
- على أطراف الصراع في اليمن إبقاء الوضع النقدي بعيدًا عن خلافاتهم.
- تحويل عملات أجنبية إلى مناطق الحوثي، بدلًا من محاصرته اقتصاديًا.
- سعرصرف العملات الاجنبية في مناطق الحوثيين افضل من سعر صرفها في المناطق المحررة معلومة مضللة .
- اسـعار السـلع في المناطق التي تحت سـيطرة الحوثيين اقل من المناطق المحررة معلومة مضللة .
- الريال الالكتروني الذي اصـدره الحوثيين عملة يمكن تداولها ولها قيمة نقدية فعلية معلومة مضللة.

Wa3i Youth Platform

تعيش الجمهورية اليمنية منذُ اندلاع الحرب الأهلية فيها عام 2015م أزمات خانقة في شـتى مناحي الحياة، ولعل أزمة السيولة المالية في 2016 م زادت الطين بلة، مما أنعكس سلبًا على الاقتصاد الوطني عمومًا، ـ بتجاوز سـعر الصـرف في 2021م حاجز إلـــ 1500ريال/ دولار بمعدل تغير تراكمي بلغ أكثر من 180 %، وتعذُر سداد الدين العام الذي عرض القطاع المصرفي للخطرـ، وحياة المواطن البسيط خصوصًا، حيث تضررت نحو مليون ونصف المليون أسرة فقيرة من توقيف صرف الإعانات الاجتماعية لهم، وتوقف دفع مرتبات نحو 33% من قطاعات الدولة لأكثر من (16) شـهرًا كالقطاعين العسـكري والأمني، وعدد من القطاعات المدنية الأخرى.

ولم تتوقف تلك الأزمات عند ذلك الحد بل جاءت عملية نقل البنك المركزي إلى عدن من صـنعاء بنتائج وخيمة على الاقتصاد اليمني وخصوصًا في المناطق المحررة/ التي تقع تحت سيطرة شرعية الرئيس المتوافق عليه في2012م، حيث توقفت النفقات التشـغيلية للمؤسـسـات الدولة (التعليم، الصـحة، وغيرها)، مما ثر سلبًا على أدائها.

وسعت المملكة العربية السعودية في مطلع 2018م وللخروج من تلك الأزمات بإيداع (مليارى) دولار في حسـاب البنك المركزي اليمني بالخارج؛ للحفاظ على قيمة الريال اليمني وتعزيزه ومنع تدهوره، ولكن عاد الحال على ما كان عليه، بعد تعافي لم يدُم سوى أسابيع قليلة.

تقلبات أسعار صرف العُملة في المناطق المحررة، أسبابها، كيفية معالجاتها، مالها وما عليها، وأشياء أخرى تعرفونها في السطور القادمة.

تقرير/ مؤسسة وعي

Wa3i Youth Platform

تؤثر النزاعات التي تندلع رحاها في أي بلد على النمو الاقتصـادي، بل ومن المحتمل أن تُقلص أو تقضـي على المكاسب المحققة؛ ـ أيضًا ـ بسبب الخسائر التي خلفتها في رأس المال العادي والبشري والتشوه الـداخلي، وهروب رأس المـال الوطني وهجرة الكفـاءات، وتزداد الاثـار السـلبيـة مع زيـادة مـدة الحرب وشدتُها.

ويعود ارتفاع الخسائر الاقتصادية في اليمن عن متوسط خسائر النزاعات في الإقليم والعالم التي ترافق الحرب مع اغلاق بعض المنافذ الجوية والبرية وتقييد حركه التجارة الخارجية وتعثر انتاج و تصـدير النفط والغاز الذي مثل شـريان الحياة للاقتصـاد الوطني وغياب الكهرباء كليًا من الشـبكة العامة عن مناطق واسـعة من البلاد، اضـافة الى انقسـام مؤسـسـات الدولة ، كذلك ظهور أزمة السـيولة الحادة في الموازنة العـامـة والنظـام المصـرفي التي تفـاقمـت منـذ اواخر عـام 2016م تـاركـةً مُعظم موظفي الـدولـة والمتقاعدين بدون مُرتبات وسط تعثر برنامج الخدمة العامة وتعطل الكثير من الانشطة الاقتصادية.[1]

هذه أسباب الخسائر

ويتضـح أن الخسـائر التراكمية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسـعار الثابتـة لعـام 2015م، قُـدرت حوالي 34,6 مليار دولار خلال المُدة 2015ـ2017م[1]، ومن الطبيعي أن ينعكس ذلك على انهيار الموازنة العامة التي تراجعت الايرادات العامة فيها إلى حوالي 60,6% عام 2016م مقارنة بعام 2014م متأثرةً بعدد من العوامل اهمها تعثر ايرادات النفط والغاز التي كانت اكبر موارد الموازنة العامة - وتعليق دعم الـمانحين للموازنة العامة وتدهور الايرادات الضريبية وتفاقمت ازمة السيولة بحده بحلول الربع الاخير من عام 2016م واقتصـرت الايرادات بدرجة رئيسـية على فائض ارباح بعض المؤسـسـات العامة والضـرائب المحدودة اصـلًا بفعل تعطل ضـرائب الدخل على مرتبات موظفيّ الدولة ، وأضـرار الحرب على مؤسـسـات القطاع الخاص والمنافذ الجمركية وتقييد حركة التجارة الخارجية وانكماش النشاط الاقتصادي بوجه عام.

وتحت ضـغط انهيار الايرادات العامة، انكشـفت النفقات العامة بحوالي 36% عام 2016م مقارنة بعام2014م؛ فاضـطرت الموازنة العامة خلال عام 2015م حتى الربع الثالث من عام 2016م إلى إيقاف دفع اعانات الرعاية الاجتماعية لـ (1,5) مليون حالة (أسرة) من الفئات الأشد ضعفًا وفقراً وتلاشت نفقات دعم الوقود والنفقات الرأسمالية وتقلصت نفقات تشغيل مرافق الخدمات العامة.

[1] https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/YSEU34_%D9%90Arabic_Final.pdf
العدد 34 يوليو2018م من المستجدات الاقتصادية في اليمن من اصدارات وزارة التخطيط والتعاون الدولي قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية اليمن

شـهدت الموازنة العامة بحلول الربع الأخير من عام 2016م ازمة سـيولة خانقة اعاقت دفع مرتبات موظفي الدولة، وزاد من شدة الازمة انقسام ادارة المالية العامة بين صنعاء وعدن عقب نقل عمليات البنك المركزي إلى عدن، ومنذُ ذلك الحين لم يعد هناك موازنة عامة موحدة في اليمن حسـب العادة و عند نقل البنـك المركزي الي عـدن تم توقيف صـرف المرتبات لعـدد من الموظفين المـدنيين الـذين يعملون في مناطق سيطرة الحوثيين وادي ذلك الي ان الكثير منهم لم تعد تصل اليهم معاشات شهرية لفترات تزيد علي عام ويعاني من هذا الوضع نحو 33% اي نحو 41 الف موظف من الموظفين المدنيين الذين يعملون في وزارات مختلفة بمناطق الحوثيين الذين يصل اجمالي عددهم 124.015.[2]

إلى جانب ذلك توقف نفقات تشـغيل مؤسـسـات الدولة ومرافق الخدمات الاجتماعية الأسـاسـية مثل التعليم والصـحة والمياه، مما اثر بقوة على اسـتمرارية وجودة الخدمات العامة فضـلاً عن تعذر سـداد الدين العام المحلي مما عرّض القطاع المصرفي للخطر.

انخفض الناتج المحلي الاجمالي خلال سنوات الحرب بصورة تنازلية فبعد ان بلغ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي 5% في 2014م العام الذي سبق الحرب انخفض بصورة سنوية الي ان وصل الي 0.5% في عام 2021م 2

Wa3i Youth Platform

تباين سعر الصرف بين المناطق المحررة والمناطق التي تحت سيطرة الحوثيين

وضع الحوثيين هدف امامهم وهو السيطرة على العملة المحلية في مناطقهم وتفننوا في ذلك وعملوا على عدم ادخال اي اوراق نقدية تمت طباعتها من قبل البنك المركزي وتم اعتبارها عملة مزيفة ومنعوها من التداول.[3]

وقد اشادوا عبر وسائل اعلامهم انهم مسيطرين على سعر الصرف وانهم استطاعوا ان يوجدوا تباين بين السعر في مناطقهم وبهذا يثبتوا انهم يديروا اقتصاد بصورة أفضل وقاموا بالتشكيك في العملة الوطنية ومنعوها من التداول في مناطقهم ولم يكتفوا بهذا بل قاموا بإصدار عملات أطلقوا عليها الريال الالكتروني.[4]

وبالرغم ان فعل منع تداول العملة جريمة يعاقب عليها القانون اليمني الا انه لم تحرك الدعوي الجنائية ضد القائمين بهذا العمل رغم توافر الادلة الثبوتية.

وقد ادي هذا الفعل بالإضافة الي فرض رسوم كبيرة تعادل 90%[5] على الحوالات بالريال اليمني من المناطق المحررة الي المناطق التي تحت سيطرة الحوثيين الي تدهور العملة المحلية وزرع عدم الثقة في هذه العملة مما ادي الي قيام المواطنين بتحويل مدخراتهم الي العملات الاجنبية .

ونتيجة لما اتخذته سلطات الحوثيين نجد ان البنك المركزي عدن قام بعدد من الاجراءات لضبط التجاوزات والمخالفات في سوق صرف العملات والمتسببين في تدهور قيمة الريال اليمني مقابل العملات الاجنبية.

نفذ فريق التفتيش بالبنك المركزي بالتعاون مع نيابة الأموال العامة الخميس الموافق 2 ديسمبر 2021م، إغلاق محلات الصرافة غير المرخصة في مدينة عدن، وضبط الشركات والمنشآت المتعاملين معهم المخالفة للضوابط والتعليمات المنظمة لنشاط العمل المصرفي وإحالتهم لنيابة الأموال العام وهدفت هذه الحملة الى ضبط التجاوزات والمخالفات بالمضاربة بأسعار الصرف، والمتسببين في تدهور قيمة العملة المحلية (الريال اليمني) مقابل العملات الأجنبية ويحذر البنك المركزي شركات ومنشآت الصرافة المرخصة من التعامل مع أية محلات صرافة غير مرخصة، أو تسهيل عملهم أو تزويدهم بأية خدمات أو أنظمة تمكنهم من العمل في سوق الصرافة. وشدد البنك على اتخاذ الإجراءات الصارمة ضد كل من يخالف العمل بقانون الصرافة أو تعليمات وضوابط البنك المركزي، وسحب تراخيص مزاولة عمل الصرافة عنهم فورا.[6]

وبالرغم من التكثيف الاعلامي الحوثي لإظهار هذه الصورة الا ان الواقع يتحدث عن عكس هذا فقد وضح الخبير الاقتصادي الدكتور يوسف سعيد احمد أسباب استقرار سعر الريال اليمني مقابل العملات الأجنبية في مناطق سيطرة مليشيات الحوثي وانهياره في المناطق المحررة.

وأضاف: ما يحدث في سوق الصرف الاجنبي لايمثل صدمة مؤقتة جاءت لعوامل خارجية . لان ما يجري لا يمثل تغيرا كبيرا على القيمة الحقيقية لعملة الدولة خلال مدة زمنية قصيرة بل ان سعر الصرف يشهد انهيارا في اليمن .

وتابع قائلا : فمن ناحية تمثل الواردات من 20 الى 30%من اجمالي الناتج المحلي وتمثل مشتقات النفط المكون الرئيس من حجم الاستيراد عدا عن المواد الخام والمنتجات الوسيطة التي يستخدمها المنتجون في منتجاتهم النهائية , لكن المنتجون قد يستفيدون من استقرار الاسعار في مناطق نشاطهم الرئيسي لانهم يستطيعون احتساب تكلفة انتاجهم على عكس التغير الكبير في سعر الصرف الذي يؤثر كثيرا على عناصر الانتاج المستوردة في مناطق سيطرة الشرعية ولهذا التجار في صنعاء يبيعون منتجاتهم في عدن بأسعار صرف الدولار والريال السعودي وهذه ربما تمثل مفارقة كان يفترض ان يكون العكس.

لكن ماهي القصة ؟

القصة ان نظام الصرف المتبع في اليمن متمايز فالحوثيين ضمنا ومن "خلال لجنة المدفوعات" يتبعون نظام مراقبة النقد وان لم يعلنوا ذلك صراحة وهو شكل من اشكال نظام سعر الصرف الثابتة: تصبح الحكومة في ظله المشتري والبائع القانوني الوحيد للعملة الاجنبية. ولهذا يظهر هذا النوع من التشديد في التحويلات ما بين مناطق سيطرتهم ومناطق سيطرة الحكومة الشرعية او الى الخارج وهذا ما بينته اجراءاتهم المتشددة وممارسات القطع والتقاطع التي يتبعونها وفي حرب اقتصادية للأسف تجرى من طرف واحد .

Wa3i Youth Platform

وأضاف: في حين تتبع حكومة الشرعية ومن خلال البنك المركزي نظام سعر الصرف المعوم وهو النظام الذي التزمت به الحكومة باعتماده امام مؤسسات المجتمع الدولي لأن الأسواق في عدن وفي كافة مناطق الشرعية مفتوحة ومرة اخرى وبدون أي قيود.

وتابع: ولهذا يستفيد الحوثيين والتجار المستوردين والمؤسسات المالية والبنكية ومقراتهم الرئيسية في صنعاء من مزايا نظام سعر الصرف المعوم " الحر" المعتمد في عدن ومن المزايا التي يقدمها البنك المركزي دون تمييز في ومناطق سيطرة الشرعية الاخرى دون تحمل اية تكاليف وحتى قيمة واردات

النفط التي تذهب الى مناطق سـيطرة الحوثيين تشـترى من سـوق النقد الاجنبي في عدن وحضـرموت بدون اي قيود.

وأضـاف: ولهذا نرى ارتفاع الطلب على الدولار في عدن ويسـتمر انهيار قيمة الريال وفي نفس الوقت اسـتطاع الحوثيين من جعل الاصـدارات القديمة من العملة وجزء منها عملة متهالكة واعتمدوها وكأنها عملة منفصلة خاصة بهم بعد ان منعوا تداول الاصدارات الجديدة واكسابها ثبات نسبي امام الدولار والريال السـعودي وان كان غير حقيقي يحدث هذا في الواقع ومع ندرة الريال المعروض من الاصـدارات القديمة ان يرتفع الطلب علية في سوق نظام الرقابة على النقد في صنعاء.

(صورة تم التقاطها لعاملات عد العملة وذلك بالبنك المركزي بصنعاء في عام 2014م قبل الحرب (1))

وتابع: يحصـل هذا في وقت تتجه قيمة تحويلات المسـاعدات الدولية بالكامل الى صـنعاء وليس للبنك المركزي عدن في حدود 3.9 مليار دولار سنويا. كمان 70% تقريبا من تحويلات المغتربين المتناقصة تتجه الى مناطق سيطرة الحوثيين وتقدر بنحو" 2 مليار دولار سنويا. [7]

ومن ناحية اخري وعن طريق الاطلاع على الاسـعار في المناطق المحررة والمناطق التي تحت سـيطرة الحوثيين وجدنا ان السـلع ذات قيمة واحدة ان تمت مقارنتها بالدولار وان ما يتم تداوله عن نقص الأسـعار في صـنعاء والمناطق التي تحت سـيطرة الحوثيين مقارنة بأسـعار المناطق المحررة فذلك يعد خدعة حقيقية لان الفارق هو القيمة المحددة كتسمية ولكن القيمة الشرائية واحدة.

م	اسم السلعة	السعر بمناطق الشرعية ريال	السعر بمناطق الشرعية دولار	سعرها لدى الحوثي ريال	سعرها لدى الحوثي دولار	الفارق
1	رز ديوان 10 كيلو	1800ريال	12 دولار	9000 ريال	15 دولار	3 دولار
2	دبة بنزين 20 لتر	22500 ريال	15 دولار	11200 ريال	18.6 دولار	3.6 دولار
3	كيس دقيق 50 كيلو	40000 ريال	26.6 دولار	19500 ريال	32.5 دولار	5.9 دولار
4	كيس سكر 40 كجم	45000 ريال	30 دولار	21000 ريال	35 دولار	5 دولار
5	سعر الكيلو الكهرباء التجارية	730 ريال	0.48 دولار	300 ريال	0.50 دولار	0.02 دولار

ويتضح من الجدول المرفق ان أسعار السلع الأساسية في المناطق التي تحت سيطرة الحوثيين قيمتها أكبر من السلع في المناطق التي تحت سيطرة الشرعية وان ما يجري تداوله من الأسعار اقل ما هو الا تلاعب بالحقيقة.[8]

هذا من جانب وايضا من خلال متابعة اسعار العملة عند الازمة التي ظهرت خلال النصف الثاني من شهر نوفمبر الماضي والتي اظهرت ان العملات الاجنبية ويفقد الريال يوميا جزء من قيمته نجد ان نسبة الفقدان في المناطق المحررة والمناطق الواقعة تحت سيطرة الشرعية واحد لا فارق بينهم فان انخفض الريال المتداول في عدن بنسبة 10% نجد انه بنفس النسبة ينخفض في المناطق التي تحت سيطرة الحوثيين.

هذا ونتيجة للمنع الذي فرضه الحوثيين علي دخول أوراق نقدية جديدة حدث عجز في توفير أوراق نقدية وخاصة وان الأوراق النقدية الورقية التي يتم تداولها تجاوز عمرها الافتراضي لذا لجأ الحوثيين للريال الالكتروني ويمرّ الريَال الإلكتروني بمرحلة تجريبية منذ عام 2018. لم ولن يكتب لها النجاح لعدد من العوامل اهمها ان المدفوعات الإلكترونية بحاجة ماسة لأن تأخذ الطابع المؤسساتي، ويتم توسيعها من خلال النظام الأوسع للبنوك اليمنية، حسب قول ديفيد هاردن، الذي أشرف على المساعدات الأمريكية لليمن في الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية حتى أبريل/نيسان 2018. كما ان أقل من 10٪ من اليمنيين يمتلكون حسابات بنكية، وانقطاع الطاقة الكهربائية والإنترنت شيء شائع، والدفع الالكتروني يتطلب هذه الخدمات فضلا ان الحوثيين جعلوا هذه العملة فقط لسداد الهاتف المحلي وفواتير استهلاك الكهرباء والمياه (التي توقفت خدماتها في كثير من المناطق فعليا).[9]

ويتضح من هذا ان الريال الالكتروني استخدم كوسيلة لتهدئة الوضع الداخلي ولإخماد المطالبات بالمرتبات الشهرية باعتباره وسيلة بديلة لتسديدها تستخدمها السلطة مقابل تشغيل الموظفين المدنيين الذين توقفوا عن العمل نتيجة لعجزهم عن الانتقال لمقرات عملهم لعدم امتلاكهم النقد الكافي لتسديد اجره المواصلات وبالطبع العملة الالكترونية ليست مقبولة لدي تجار المواد الغذائية او مالكي سيارات الأجرة.

ولمن يسأل عن السبب الذي يدفع الحوثيين الي ذلك نجد الرد فيما يتم الاعلان عنه بين الحين والاخر عن خدع تهدف الي سحب اموال المواطنين والسيطرة على الاسواق المالية تحت مسمي العملة الالكترونية تارة وتارة اخري بفرض رسوم على المساعدات والمنظمات الدولية.[8]

العلاقة بين الصرف وتقلبه

شـهد سـعر صـرف الدولار مقابل الريـــال اليمني في السـوق الموازي تصـاعدًا ملحوظًا بل ومرتفعًا من حوالي 214 ريـال/ دولار في عام 2011م إلى 824 ريـال / دولار في عام 2020م بمعدل تغير تراكمي بلغ 161 %،[11] لأسـباب ابرزها محدودية تـدفق موارد النقد الاجنبي إلى اليمن ونفاد الاحتياطات الخارجية، ثم انقسام السلطات النقدية.

وكانت تغيرات سـعر الصـرف أكثر شـدة بعد نفاد الاحتياطات الخارجية ونقل عمليات البنك المركزي إلى العاصمة المؤقتة عدن.

وعلى الرغم من أهمية الوديعة البنكية السـعودية المقدرة ب (2) مليار دولار لتهدئة تقلبات سـعر الصرف، فإن استدامة الاثر الايجابي لتلك الوديعة يتطلب حشد مزيد من دعم المانحين، استئناف الصادرات، وتوحيد البنك المركزي اليمني.

الجدول يوضح متوسط سعر الصرف الموازي (ريـال / دولار).

السنوات	متوسط سعر الصرف
2011	213,8
2012	214,35
2013	214,89
2014	214,89
2015	214,89
2016	315
2017	455
2018	614
2019	417
2020	824
2021	1400

وتعد ازمة العملة الوطنية في اليمن من القضايا شديدة الحساسية التي تؤثر على الوضع المعيشي لليمنيين في كافة المناطق دون اسـتثناء وخاصـة أن اليمن يعتمد على الاسـتيراد لتغطية معظم احتياجاته من السـلع الغذائية وغير الغذائية، ولذلك فإن ارتفاع سـعر الصـرف يُعد من اكثر العوامل المؤثرة

على اسعار المستهلك، حيث قُدّر معدل التضخم التراكمي بحوالي 59,4 نقطة سنوية خلال المُدة ما بين ديسمبر 2014 - ديسمبر 2017م.[10]

وهذا يوجب على كافة الاطراف المتصارعة في اليمن إبقاء الوضع النقدي بعيداً عن الصراعات الجارية، لأن السلطة النقدية في اليمن لازالت منقسمة ومشلولة منذ سبتمبر 2016م، وهذا بدوره شكل تحدٍ جديد يضاف إلى قائمة التحديات التي تواجه العملة الوطنية.

لا أثر لقيادة البنك

في كل مرة يشهد فيها الريال اليمني تدهوراً أمام العملات الاجنبية في السوق المحلية تتصاعد معها المطالب والدعوات بضرورة تغيير قيادات البنك المركزي اليمني؛ محملين إياها مسؤولية ذلك الانهيار المستمر لقيمة الريال اليمني.

وتمخضت تلك الدعوات عن قرارات رئاسية مؤخراً أفضت إلى اقالة محافظ البنك أحمد عبيد الفضلي، وتعيين أحمد غالب المعبقي خلفًا له، وهذا التغيير لا قيادات يُعد للمرة الخامسة على مدى ستة أعوام منذ انتقال البنك المركزي من صنعاء إلى عدن بقرار رئاسي في سبتمبر 2016م.

يقول مصدر مسئول في البنك المركزي اليمني بالعاصمة المؤقتة عدن ـ فضل عدم ذكر اسمه ـ منذُ الانتقال يكون قد تعاقب على ادارته اربعة محافظين بدءاً بمنصر القعيطي الذي تم في عهده الإذن بطباعة (2) تريليون ريال يمني وفق طبعات جديدة تختلف عن سابقتها في سبيل مواجهة التزامات الدولة واعبائها، حيث بات البنك المركزي عدن وقتها مسؤولًا عن صرف مرتبات موظفي الدولة في القطاعين المدني والعسكري في حين كانت خزينته تعاني شحًا كبيراً في السيولة.

ومضى يقول بالمقابل ظل البنك المركزي في صنعاء منذ بداية الانقلاب الحوثي على الشرعية في بداية سبتمبر 2014 م محافظًا على انتظام صرف مرتبات موظفي قطاعات الدولة، مستفيدًا من الاحتياطات النقدية الكبيرة من العملة المحلية والعملة الصعبة، وما يورد له من ايرادات من المحافظات وما أن أوشكت الاحتياطيات على النفاد تراجع عن سداد التزاماته من مرتبات.. ليُعلِن صريحًا في اغسطس 2016م توقفه عن صرف المرتبات؛ بعد توسع رقعة الحرب وزيادة نفقاته على مجهوداته الحربية التوسعية، في ذلك الوقت وصل سعر صرف الدولار الامريكي إلى (305) ريال يمني، بعدما كان ثابتًا لسنوات على (215) ريال /دولار في حين تجاوز سعر الريال السعودي حاجز الـ (79) ريالًا يمنيًا مرتفعاً بنحو (23) ريالًا.[11]

(صورة للبنك المركزي في عدن والذي تحول الي المركز الرئيسي بعد ان كان فرع قبل الحرب اخذت الصورة في 2018م(2))

منعطف جديد

وعندما صـد قرار نقل البنك المركزي إلى العاصـمة المؤقتة عدن، تم نقل كافة التزامات واعباء وديون الدولة من صـنعاء إلى مركزي عدن وحينها كانت خزينة البنك شـبه خالية من السـيولة والاحتياطات ولا يستطيع أن يتحكم بأي أرصدة لليمن في البنوك الخارجية.

وظلت اسعار صرف العملات الأجنبية منذ ذلك الحين شبة مُستقرة بين (350) ريـال / دولار، و(80) ريـال/ سـعودي حتى يناير 2017 م والذي كان موعداً لِمُنعطفٍ جديدٍ لقيمة العملة اليمنية؛ التي بدأت بالتراجع مباشرةً بوصول أول دفعة من الطبعات الجديدة للعملة إلى عدن من فئتي (ألف) و(خمسمائة) ريـال، وبدأ ضخها في السوق ولم ينتهِ عام 2017م إلا وقد تجاوزت اسعار العملات حاجز الـ(450) ريـال/ دولار و (120) ريـال/ سـعودي ومع اسـتمرار وصـول الدفعات الجديدة من الطبعات الجديدة للعملة تواليا وتوسـعها لتشمل فئات اخرى مثل (100) ريـال.[12]

وفي يناير2018م اودعت السعودية (مليارى) دولار في حساب البنك المركزي اليمني بالخارج في سبيل الحفاظ على قيمة العملة وتعزيزها ومنع تدهورها وسـط دعوات بدأت تنشـط على منصـات التواصـل الاجتماعي تُطالب بتغيير قيادة البنك المركزي ليتم بعدها تعيين محمد زمام محافظًا جديداً للبنك المركزي في فبراير من العام ذاته، ومع ذلك تواصـل ارتفاع اسـعار الصـرف مسـجلة في نهاية عام 2018م ارتفاعًا بمعدل (70) ريالاً مضافًا للدولار على سعر الصرف بداية العام بمعدل (20) ريـال تقريبًا مضافًا للريـال السعودي.

ينفي وهو المعني

وإثر ذلك أعاد ناشـطون يمنيون مطالبهم وحملتهم الإلكترونية الداعية إلى تغيير قيادة البنك المركزي للمرة الخامسـة خلال خمس سـنوات، وعلى وقع تلك تواصـلت صـحيفة (إرم نيوز) الإلكترونية مع عدد من الاقتصـاديين والباحثين والمهتمين بالشـؤون المالية والمصـرفية في اليمن لأخذ آرائهم حول أهمية ما يتداول من انباء وحملات لتغيير قيادة البنك المركزي اليمني وتأثيرات ذلك على العملة اليمنية والبنك المركزي ذاته.[13]

حيث افاد أ. د. محمد عُمر باناجة عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسـية بجامعة عدن (قبل تعيينه نائبًا لمحافظ للبنك المركزي في عدن) بإن تغيير قيادة البنك المركزي في الوقت الحالي غير صـحيح وأنه بالتأكيد لن يحقق أي تغيير أو معالجة لأزمة العملة المحلية واسعار الصرف مُتسائلًا لماذا يتم تغيير قيادة البنك مرة خامسة؟

واضـاف بأن الحل لا يكمُن في تغيير شـخوص قيادة البنك المركزي وان اسـباب الازمة مركبة وكثيرة وحتى لو يأتي عباقرة الاقتصاد الامريكي في ظل بقاء العوامل المؤثرة كما هي فلن يحدث أي حل.[14]

الأهم تغيير المعطيات

بدوره يرى المحلل الاقتصـادي في اليمن وحيد الفودعي أنه لن يحدث أي تغيير أو فارق في حال تمت إعادة تشـكيل مجلس ادارة البنك المركزي مع بقاء المعطيات الاخرى التي من أهمهما مالية الدولة والوضـع السياسـي القائم كما هو عليه الآن؛ لأن المشـكلة متداخلة وليست في قيادة البنك، وحتى وإن كان لدى الإدارة الحالية قصور وغيرت قياداته فستظل المشكلة قائمة.

وتابع في حديثه، سيحدث فارق كبير في حال تمت إعادة تشكيل مجلس ادارة البنك المركزي من ذوي الكفاءات والخبرات الـــمشـهود لهم بالنزاهة مع دعم خارجي نقدي وإحداث اصـلاحات في مالية الدولة وإحداث تقارب سياسي.

كما اوضـح الفودعي بأن مشـكلة البنك المركزي تكمن في افتقاره حتى اليوم لكادر وظيفي مؤهل، وضـعف أو شـلل قطاع الرقابة على البنوك رغم المحاولات لرفع قدرات البنك لذلك سـتُرحل هذه الاختلالات لأي مجلس إدارة جديـد، فالبنك مازال هشًـا ويتطلب مزيـدًا من الجهود مع الإشـارة إلى وجود بعض الكفاءات لكن الأمر يحتاج للأخذ بيدها فقط.[15]

وهذه المسئولة عن الفساد

"هـذه هي الجهات المسـؤولة عن تقلبات العملة المحلية"، بهـذه العبارة بـدأ أسـتـاذ العلوم الماليـة والمصرفية بكلية العلوم الإدارية_ جامعة حضرموت د. وليد العطاس حديثه معنا، مضيفًا أن رئاسة الدولة بتعيينها الفاسدين وعدم توريدها للأموال إلى البنك المركزي بل في حساب خاص خارج البلد، مسئولة عن الفاسدين.

وعدم اتباع الحكومة سياسات مالية ونقدية تتناسب وظروف الحرب وصرف مرتبات الوزراء والمسؤولين بالعملة الأجنبية في ظل عدم تواجدهم لأداء مهامهم، يُعد فسادًا بعينه.

كم أن التحالف _باعتباره مسـؤولًا عن ادارة البلد لوقوعها تحت البند السـابع_، بتركه الحبل على القارب للمضاربة في السوق، يجعله مسئولًا عن الفساد.

وبعـدم قيام البنك المركزي _والكلام للعطاس_ بإجراءات فعالة تجاه المزاد للعملة الأجنبية التي تحوم حولها الكثير من التساؤلات والشُبهات ونتيجتُها عكسية على سعر الصرف في السوق يضعها في وضع (المُسأل) أمام الله، ثم الشعب والتاريخ.[16]

حُزمة تصحيحات

ويرى جعفر منيعم أستاذ مشارك كلية الاقتصاد والعلوم السياسية_ جامعة عدن بأنه اذا أريد إحداث أثر فعلي.. حقيقي في المسار الاقتصادي وخاصة فيما يتعلق بالتأثير على أسعار الصرف؛ فإنه ينبغي اتخاذ حزمة من الإجراءات، كإلزام كافة المحافظات المحررة بتوريد الإيرادات السـياسـية إلى البنك المركزي أو وقف أية تحويلات أو صرفيات لها، وتوريد عائدات النفط والغاز إلى البنك المركزي.

ومضى يقول: يجب اغلاق الحسابات البنكية خارج البلد والتي تورد إليها عائدات النفط والغاز وغيرها، مع تسـليم مرتبات العاملين في الجهاز الحكومي في رئاسـة الجمهورية والوزراء وجيش الوكلاء والمدراء والـتنفيذيين ومدراء العموم بالريـال اليمني مشروطًا بعودتهم لممارسة المهام داخل البلد أو تغييرهم، إلى جانب تقليص عدد السفارات وطواقمها بنسبة 50%.

وأضـاف منيعم بإلغاء الوزارات الشـكلية والتي لا تتناسـب مع ظروف الحرب القائمة، وإعادة هيكلة البنك المركزي وتغيير كل القيادات الفاسـدة، ووقف اسـتيراد السـلع الكمالية والسـيارات لمدة عامين، وإلغاء كافة عقود الطاقة المشتراة كل تلك ستُحسن المسار الاقتصادي لبلدٍ يُعاني ويلات الحرب.[17]

علاقة البنك بتقلبات العُملة

أدى البنك المركزي اليمني دورًا كبيرًا في انهيار الريـــال اليمني، وله علاقة مباشـرة في ذلك؛ لاتخاذه اجراءات خاطئة عند طباعته لـــ(مليار) ريـــال ، ثم إيقاف إرسالها إلى اليمن خِشية وصولها إلى سُلطة الأمر الواقع فيها (الحوثي)، بعد مخاطبته للشركة الروسية التي قامت بذلك، وهذا يُعد أول إجراء خاطئ تقوم به السلطات؛ لأنه من الخطأ فصل السلطة النقدية وإدخالها في أتون الصِراع الدائر لما تسببه من أثرٍ سلبيٍ كبيرٍ على المواطن في الداخل.

كذلك استمرار السلطات النقدية في عـــدن بطباعة العملة كحل لمشكلة نقص السيولة وهذا يُعد حلٌ كارثي بكل المقاييس حيث استـــسهلت عملية الطباعة على ايجاد حلول جذرية لمشكلة نقص السيولة.. إلى جانب غياب الرقابة من قِبل البنك المركزي ووزارة الصناعة والتجارة في استخدام المساعدة السعودية المُقدّرة بـــ (2) مليار دولار لعدم تحقيقها أي تحسن ملموس سواء في سعر الصرف أو انخفاض اسعار السِلع.

التقاط صورة العملة :17 فبراير 2021 -مؤسسة وعي

صور في الأداء البنكي

إضـافة إلى ما سـبق فإن هناك أخطاء أخرى وقع فيها البنك المركزي كإعلان مُحافظهِ التحول إلى (التعويم الحر) بدلاً من (التعويم المدار)؛ بسبب عدم وجود احتياطي من العملات الأجنبية لديه للسيطرة على سعر الصرف، مع قيام شركات الصرافة بأداء وظائف لم تُشرع لها وفق قانون شركات الصرافة بسبب نقص السيولة.

كما أدى فصل النظام النقدي بين المناطق المحررة (التي تُسيطر عليها الشرعية) والمناطق التي تقبع (تحت سـيطرة الحوثي) إلى خلق فارق في سـعر صـرف الريـــال اليمني مقابل العملات الأجنبية؛ والذي سيطر الحوثي فيها على سعر الصرف من خلال فرض الرقابة.

وتظهر علاقة البنك المركزي اليمني في انهيار سعر الصرف الريـــال اليمني باعتماد مناطق الشرعية في معظم احتياجاتها اليومية من المحاصـيل الزراعية والقات، وتحويل العملات الأجنبية ــ لسـهولة نقلها ولانخفاض عمولة تحويلها ــ إلى مناطق سـيطرة الحوثي، بدلًا من محاصـرتها اقتصـاديًا.. وكذا قيام البنك المركزي مؤخرًا بعملية بيع الدولار الأمريكي من خلال المزاد، إلا أن هـذه الخطوة لن تؤدي لأي أثر في سعر الصرف بل زادت من ارتفاعه.

لم يُساعد قرار إيداع عائدات النفط في البنك الأهلي السعودي ــ وانفاقها من قبل حكومة الشرعية على رواتب مؤسـسـات الرئاسـة والحكومة ومجلس النواب والموظفين في الخارج ــ، إلى انخفاض حدة انهيار سـعر الصـرف.. إلى جانب إلزامه شـركات الصـرافة بعملية التحويل والصـرف من خلال شـبكة يراقبها، إلا أن الواقع اثبت عكس ذلك حيث قام الصـراف بإثبات عملية بيع العملة للمواطن بسـعر الصـرف المحدد من قبل البنك وفي الواقع يبيع ويشتري بسعر صرف أعلى.

أخطاء من غير حسيب

إن قيام الجهات المسـؤولة في الشـرعية بإنزال بعض المناقصـات الحكومية بالدولار الأمريكي، وقيام البنك المركزي بدفع المبالغ الخاصـة بالمنظمات الدولية العاملة في اليمن بالريـــال اليمني بالرغم من إيداعها لديه بالعملة الصعبة.

كذلك تضـخم عدد شـركات الصـرافة المرخصـة وغير المرخصـة أدى إلى زيادة عدد المضـاربين بالعملة بالإضافة إلى قيام عدد من المحلات التجارية بعملية بيع وشراء العملات.. وغياب دور السلطة التشريعية كجهة رقابية ومحاسبية اعطى المتلاعبين فرصة للاستمرار في تلاعبهم وعدم قيام الاجهزة الرقابية في

الدولة كالجهاز المركزي لرقابة والمحاسبة وهيئة مكافحة الفساد بعملها حيال ذلك، تلك الأخطاء وغيرها ساعدت على تقلبات العملة.

بالمقابل فرض الحوثي في مناطق سيطرته عدم التعامل بالأوراق النقدية التي طبعتها الشرعية، مما ساهم في انخفاض أسعار صرف الريال أمام العملات العربية والأجنبية.

وضع البنك اليوم

أفرز واقع البنك المركزي الحالي الذي يعيشه اليوم انه من الصعب ممارسة السلطة النقدية في البلاد دون توحيده، والذي ترتب على انقسامه كثير من الاختلالات والمخاطر، كغياب قاعدة بيانات شاملة وشفافة للتطورات النقدية والمصرفية؛ نتيجة انقسام منظومة فروع البنك المركزي إلى شطرين، مما اعاق إعداد بيانات العرض النقدي والمركز المالي للبنك المركزي.

وبهذا الخصوص يضيف أحد الصيارفة بحضرموت ـ فضل عدم ذكر اسمه ـ أن ذلك الواقع أدى ـ أيضًا ـ إلى صعوبة اتخاذ وتنفيذ القرارات والاجراءات النقدية والمصرفية، وبالتالي خروج ادوات السياسة النقدية عن مسار السيطرة وصعوبة تنفيذها في عموم البلاد، بالإضافة إلى غياب التنسيق بين السياسة المالية والنقدية، مما ساهم في اتساع اختلالات الموازين والمؤشرات الاقتصادية الكلية بما فيها سعر الصرف.

وشكا المصدر من عدم وفاء البنك المركزي بالتزاماته كالسماح لهم السحب من ارصدتها لديه، وكذا وتوفير السيولة اللازمة لهم في كافة مناطق البلاد وسداد وخدمة الدين العام المحلي والخارجي، لذلك لم تتمكن البنوك من الوفاء بالتزاماتها تجاه عُملائها، واحجمت عن ايداع اموالها في البنك المركزي وبالتالي برزت ازمة الثقة في النظام المصرفي اليمني محليًا، وتم تقويض مِصداقيته وجدارته الائتمانية في عيون النظام المالي الإقليمي والدولي.

وقال لقد أدى إرباكنا بتعليمات سلطتين نقديتين غير مُنسجمتين وعزوف البنوك عن شراء إصدارات جديدة من أذون الخزانة والسندات الحكومية لتمويل الموازنة العامة من مصادر غير تضخمية، ونظراً لارتفاع مخاطر الاستثمار في اليمن، إلى أن تتجه البنوك التي يتوافر لديها فوائض مالية نحو المضاربة بأسعار الصرف لجني العوائد.

إضافة إلى يسر تكدس السيولة النقدية في مناطق محدودة (صنعاء، عدن، مارب، حضرموت) بعيداً عن سيطرة السلطة النقدية وحظر التحويلات الكبيرة من العملة المحلية والأجنبية بين مناطق طرفي الصراع، إلى المضاربة في سعر الصرف وبالتالي رفع التضخم.[18]

تجلى قرار عزلة النظام المصـرفي اليمني عن النظام المالي الدولي في إحجام البنوك الخارجية عن التعامل مع البنوك اليمنية في مجال التحويلات بالدولار وفتح الاعتمادات المسـتندية، واغلاق البنوك الامريكية حسابات البنوك اليمنية ورفض التعامل معها، بسبب عدم تمكن البنك المركزي من إلزام البنوك ومؤسسات الصرافة تطبيق معايير الامتثال للأنظمة الدولية المتعلقة بغسيل الأموال وتمويل الارهاب منذُ قبل الحرب التي اندلعت في اليمن عام 2015م.

وبالمقابل ساهم انقسام البنك المركزي ضمن عوامل اخرى في تسريع تدهور الريـال اليمني الذي خسر 55,7% من قيمته أمام الدولار بين مارس 2015 وابريل 2018م [19]، إلى استمرار ازمة المرتبات في كثير من المحافظات اليمنية ، وبالتالي تدهور القوة الـشرائية للعملة الوطنية وزياده تفاقم الأزمة الإنسانية في البلاد.

علاج التحديات

للحد من انهيار الريـال اليمني والتغلب على المخاطر والتحديات التي تعصـف بالنظام المصـرفي في اليمن ينبغي اعطاء الملف الاقتصادي الأولوية التي يستحقها في أجندة مفاوضات التسوية السياسية، ومن خلال تخصـيص جلسـات حول انقاذ الوضـع الاقتصـادي وتبني إجراءات لبناء الثقة الاقتصـادية.. كما يجب تعبئة الموارد العامة للدولة وعلى رأسـها إنتاج وتصـدير النفط والغاز لتغطية فاتورة المرتبات واستعادة الدورة النقدية في الاقتصاد.

لا ننسـى كذلك اسـتئناف تشـغيل محطة مأرب الغازية، مع توفير الوقود اللازم لتشـغيل بقية المحطات الكهربائية، إلى جانب دراسـة الصـيغة المناسـبة لتأجير محطات الكهرباء للقطاع الخاص، وإعادة تشـغيل مصـفاة عدن وتزويدها بالنفط الخام الخفيف بسـعره العالمي من مأرب عبر رأس عيسـى وهذا سـيضـمن تحصيل الايرادات العامة بشفافيّة لدفع مرتبات موظفي الدولة وتخفيف الضغوط على العملة المحلية.

إضـافة إلى تحييد المؤسـسـات الاقتصـادية المالية واهمها البنك المركزي ليقوم بوظائفه بحيادية واستقلالية تامة في كافة مناطق البلاد بمـنأى عن الصراعات الجارية، مع تسهيل نقل العملات الأجنبية الخاصة بالبنوك من والى اليمن، وإزالة القيود على التحويلات النقدية بين مناطق طرفيّ الصراع.

(صورة مصافي مأرب (3))

مُتطلبات ذات أولويّة

كما يجب فك القيود المفروضـة من النظام المالي الدولي العاملة في اليمن في مجال الاعتمادات الـمستندية والتحويلات بالدولار، وفتح حسابات البنوك المُغلقة من خِلال اتخاذ الترتيّبات اللازمة للامتثال لِلأنظمة الدولية المُتعلِقة بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

وسيسهل ـ أيضًا ـ فتح المنافذ البريّة، الجويّة والبحريّة الحركة أمام الأفراد والتجارة الخارجية لاستيراد الغذاء والدواء والوقود...إلخ.

وأشـار تقرير صـدار عن كما أن هناك مُتطلبات ذات أولويّة يجب أن تُركِز على مصـادر الايرادات وفي مقدمتها عائدات النفط والغاز.. وتحديد البنود الضـرورية التي سـيتم تمويلها وبالذات مرتبات موظفيّ الدولة ومعاشات المُتقاعدين والإعانات النقدية للحالات المُسجلة في صندوق الرعاية الاجتماعية في حال توفر فائض.

مع ضـمان توزيع الموارد على مُسـتحقيها وفقًا لِمعايير موضـوعيّة في كافة المناطق دون تمييز.. وتمويل واردات السِلع الأساسيّة بِسعر الصرف الرسمي لكافة المناطق دون استثناء.

ويسـترسـل التقرير في إضـافة عدد من المتطلبات كضـمان الرقابة والمُسـاءلة في تحصـيل وإنفاق الموارد وإيداعها في البنك المركزي، ويجب تجسـيد الشـفافية حول الموارد والنفقات ونشـر تقارير دورية على موقعهم.

وكذا الابتعاد عن التدخلات السـياسـية في إدارة المؤسـسـات المالية والاقتصـادية المتفق على تـحييدها.. وضرورة تبادل قواعد البيانات والمعلومات وتسهيل انتقال الموظفين حسب الحاجة.

وطالب المصـدر البدء الفوري لتنفيذ الإصـلاحات الضـرورية مثل تطبيق نظام البصـمة والصـورة لإزالة الموظفين الوهميين والمزدوجين من كشوفات المُرتبات.[20]

صدر في السادس من ديسمبر 2012م القرار الجمهوري رقم 14 لسنة 2021م بشأن إعادة تشكيل مجلس إدارة البنك المركزي اليمني. وهذا الحدث خلق تخبطًا في سـعر صـرف الريـــال اليمني مقابل العملات الأجنبية ومازال التخبط مستمر للحظة الانتهاء من كتابة هذا التقرير.

كما صـدر قرار جمهوري بتكليف الجهاز المركزي للرقابة والمحاسـبة لمراجعة وتقييم كافة أعمال البنك المركزي منذ تاريخ نقله ومباشـرة عمله من العاصـمة المؤقتة عدن في سـبتمبر 2016 وحتى نهاية العام 2021م.

ولنا كلمة

تقلبات العُملة في اليمن واقع لا نعلم إلى متى ستستمر.. وإلى ماذا سيفضي في المستقبل، لتغيُر أرقامها في كل حين، وغياب أرقام التعاملات في أحايين أخرى؛ لعدم رفع تقرير الإنجاز الرسمية من الأسفل إلى الأعلى.

Wa3i Youth Platform

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1) مقابلة مع موقع رؤية الوطن تم الاطلاع عليها يوم 24 / 12 / 2021 م حول سعر الصرف في مناطق الحوثيين وردود خبير اقتصادي حول مكونات الاقتصاد.[7]
2) مقابلة مع مصدر في البنك المركزي (فضل عدم ذكر اسمه) عبر الانترنت بـــ (الماسنجر)، بتاريخ 2021/11/2م.[11]
3) كرم أمان، صحيفة إرم نيوز الالكترونية، متوافر على الإنترنت، تاريخ الزيارة 2021/12/9م.[13]
4) محمد باناجة، عميد كلية الاقتصـاد العلوم السـياسـيـة_ جامعة عدن، صـحيفة إرم نيوز الالكترونية، متوافر على الإنترنت، تاريخ الزيارة2021/12/9م.[14]
5) وحيد الفودعي، المحلل الاقتصادي في اليمن.[15]
6) وليـد العطـاس، صـحيفـة الاتحـاد نـت الإلكترونيـة، متوافرة على الانترنـت، تـاريخ الزيـارة 2021/11/20م.[16]
7) مقابلة مع الأستاذ المشارك كلية الاقتصاد والعلوم السياسية_ جامعة عدن، جعفر منيعم، عبر الانترنت بـ(الماسنجر)، بتاريخ 2021/11/20م.[17]
8) مقابلة مع مصادر في محلات صـراف، (فضلت عدم ذكر اسمائها) في محلاتهم، تاريخ المقابلة 9_2012/11/10م.[18]
9) بدون كاتب، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، العدد34، يوليو 2018م.[20]

ثانيًا: المراجع باللغة الأجنبية

1) Estimated by Mopic based on undated estimates of GDP for 2017 - 2018 and Cso - National Accounts .Bulletin, 2016.[2]

2) General authority for social security pensions, civil pensioners among options, of famine, suffering and hopes, 2018.[10]

3) Calculated by mopic based on inflation estimates for 2017 and cso -consumer price inflation bulletin, 2017.[12]

4) Calculated by mopic based on central bank of Yemen monthly data of exchange rate-2018.[19]

ثالثا: المواقع الإلكترونية :

1) https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/YSEU34_%D9%90Arabic_Final.pdf

العدد 34 يوليو2018م من المسـتجدات الاقتصـادية في اليمن من اصـدارات وزارة التخطيط والتعاون الدولي قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية اليمن.[1]

2) https://fanacK.com/ar/yemen/economy-of-yemen/

3) تم الاطلاع على الموقع في 2022/1/2م .3

4) https://al-ain.com/article/a-houthi-ploy-to-plunder-the-savings-of-yemenis

5) https://www.almashhad-alyemeni.com/2081244

6) https://bawabatii.net/news296469.htmlموقع بوابتي

7) تعميم للقادمين الي مناطق الحوثيين موقع 26 سـتمبر تم الاطلاع عليه يوم 2021/12/24، سـبتمبر نت - في تعميم للقادمين إلى مناطق حكومة الإنقاذ: البنك المركزي: الحد الأعلى المسموح بنقله من العملة اليمنية القانونية مبلغ 100 ألف ريال فقط (sep.net26).[6]

8) موقع نشـوان نيوز تم الاطلاع عليه يوم تقرير ام ي م 25 / 12 / 2021 م حول القيود على المنظمات الدولية في اليمن التي يفرضها الحوثي (nashwannews.com. 8

9) https://agsiw.org/ar/the-yemeni-e-rial-a-digital-projection-of-monetary-authority-arabic/.9

رابعًا: الصور

1) https://www.facebooK.com/AlbnKAlmrKzyAlymnydnCentralBanKOfYemenAdenBr/(1)

2) https://www.alayyam.info/news/8VP8YMEG-UYD7I9-6584 (2)

3) https://www.empresariosagrupados.es/projects/marib-yemen/?lang=en (3)